تقرير شهر أفريل 2023

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمـركز السلامة المهنية

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens snjt

تقرير شهر مارس 2023

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركـــز السلامة المهنية

إعداد:
خولـــــة شبـــح
مـــروى الكـــافي
محمود العروسي
منـــذر الشـــــارني

إخراج فني: معاذ عيادي

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

creative commons

المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

1 لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.

2 لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

3 أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.
ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

الفصل 55 من الدستور التونسي

لا توضع قيود على الحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور إلا بمقتضى قانون ولضرورة يقتضيها نظام ديمقراطي وبهدف حماية حقوق الغير أو لمقتضيات الأمن العام أو الدفاع الوطني أو الصحة العمومية.
ويجب أن لا تمس هذه القيود بجوهر الحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وأن تكون مبررة بأهدافها، متناسبة مع دواعيها.
لا يجوز لأي تنقيح أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة بهذا الدستور.
على كل الهيئات القضائية أن تحمي هذه الحقوق والحريات من أي انتهاك.

مقدمة عامة

كان شهر أفريل 2023 شهر تمسك السلطة السياسية بتفعيل نصوص ذات طابع زجري ويحوم حولها جدل واسع كالمرسوم 54 لسنة 2022 المتعلق بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال لملاحقة الصحفيين والصحفيات في ظل رفض كامل من المنظمات الحقوقية لما يمثله هذا المرسوم من خطر على حرية التعبير وحرية العمل الصحفي في الفضاء الرقمي.

وقد أحالت النيابة العمومية 3 ملفات للبحث أمام فرق الشرطة العدلية مثارة من قبل الجهات الرسمية في حق الصحفيين والصحفيات ما يعكس سياسة تجريم العمل الصحفي التي تتّبعها السلطات منذ فترة لحماية نفسها من خطابات نقد السياسات العمومية في عديد المجالات خاصة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
وتجدد النقابة في هذا المجال دعوتها إلى إيقاف العمل بالمرسوم 54 سيء الذكر واستبعاده، وتعبر عن رفضها الدائم لهذه النصوص القانونية المخلة بجوهر حرية التعبير للصحفيين والصحفيات والمعبرين والمعبرات، وتدعو رئاسة الجمهورية لسحب هذا المرسوم المسيء لتونس ولسعيها نحو إقامة الديمقراطية.

كما تواصلت سياسة الحجب والتضييق على الحق في الحصول على المعلوماتِ في حق العاملين في وسائل الإعلام وتذكر النقابة الجهات الرسمية وخاصة الحكومية أنَّ تواصل العمل بالمراسيم المعطلة للحق في الحصول على المعلومات يضرب حق المواطن في الحصول على المعلومات في مقتل، ويكشف محاولة واضحة لتجفيف منابع المعلومات بالنسبة لوسائل الإعلام وهو ما ينسف الحق الدستوري للمواطن في الحصول على

المعلومة وفي إعلام حر وتعددي، ويهدد مكتسبات حرية التعبير التي جاءت بها الدساتير المتعاقبة. هذا الوضع يضع وسائل الإعلام أمام تحديات كبيرة من أجل مكافحة الأخبار الزائفة والحفاظ على التوازن والموضوعية في ظل ضعف الحضور الرسمي والتصريحات الرسمية وتواصل صمت القصور الذي كرسته سياسة اتصالية منغلقة.

وتفتقر السياسة الاتصالية للحكومة الحالية إلى مبادئ اتصال خلال الأزمات وقد تم التضييق على عمل الصحفيين والمصورين الصحفيين خلال تغطيتهم لأحداث غرق مركب هجرة غير نظامية بصفاقس ما زاد الاحتقان الاجتماعي داخل ولاية صفاقس خلال هذا الشهر.

وتذكر النقابة أن السياسة الاتصالية المعتمدة من الجهات الرسمية المتسمة بالانغلاق والحجب تعمق الأزمة السياسية والاجتماعية وتكرس التعتيم وتغيّب الشفافية في إدارة الشأن العام. وتدعو النقابة في هذا الخصوص إلى ضرورة تطوير الخطط الاتصالية للجهات الرسمية نحو الانفتاح واحترام حق الجمهور في الحصول على المعلومات وتمكين وسائل الإعلام من مساحة تسمح بنقاش قضايا الرأي العام في إطار الموضوعية والتوازن.
ولا تخفي النقابة قلقها إزاء صمت الجهات القضائية على عمليات السحل الالكتروني التي تتعرض له ويتعرض لها منظوريها من قبل نشطاء سياسيين ونشطاء مواقع شبكات التواصل الاجتماعي في تكريس لسياسة الإفلات من العقاب في الجرائم التي تستهدف الصحفيين والصحفيات. وتحفز هذه السياسة المتربصين بقطاع الإعلام لمضاعفة جهودهم في استهداف مصداقيته ومصداقية هياكله وضرب حرية.

وتتابع النقابة بقلق تواصل سياسة التضييق واستهداف الحقوق والحريات وتدعو كل الجهات إلى الحفاظ على المكتسبات المحققة حتى الآن وسحب وإلغاء الإجراءات والتشريعات التي تمثل خطرا حقيقيا على حرية التعبير وعلى الديمقراطية في تونس.

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية
النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

مقدمة إحصائية

حافظت الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات على نفس النسق خلال الأشهر الأربع الأولى من السنة الحالية، حيث سجلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 15 اعتداء من أصل 22 إشعارا بحالة وردت عليها من رصد شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام وعبر الاتصالات المباشرة من قبل ضحايا الاعتداءات أو شهود العيان.

فيفري 2023	مـــارس 2023	أفريل 2023
14	15	15

طالت الاعتداءات 33 ضحية، توزعوا حسب النوع الاجتماعي إلى 12 إناث و21 ذكورا،

توزيع ضحايا الاعتداءات حسب النوع الإجتماعي

12 نساء

21 رجال

وتوزعت خطط الضحايا إلى 30 صحفيا وصحفية و3 مصورين صحفيين وكرونيكور وحيد.

توزيع ضحايا الاعتداءات حسب الخطط

يعمل ضحايا الاعتداءات في 19 مؤسسة إعلامية توزعت إلى 8 قنوات إذاعية، 3 مواقع الكترونية، 3 قنوات تلفزية و3 جرائد مكتوبة و2 وكالات أنباء.

المؤسسات الإعلامية لضحايا الاعتداءات

وتتوزع المؤسسات إلى 4 مؤسسات عمومية و12 مؤسسات خاصة و2 مؤسسات مصادرة ومؤسسة جمعياتية.

عمل الصحفيون/ات الضحايا على المواضيع:

المواضيع التي عمل عليها الصحفيون/ات ضحايا الاعتــداءات

وقد طالت ضحايا الاعتداءات :

طبيعة الاعتداءات على الصحفيين

3 مناسبات في الفضاء الافتراضي | 12 مناسبة في الفضاء الحقيقي

وتواصل ارتفع عدد الاعتداءات الأمنية على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات وملاحقة الوزارات للصحفيين قانونيا، حيث كان الأمنيون في صدارة المعتدين خلال شهر أفريل 2023 بـ 5 اعتداءات على الصحفيين/ات.
وتوزع المعتدون/ات على الصحفيين إلى:

المعتدون/ات على الصحفيون/ات

وتركزت الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في:

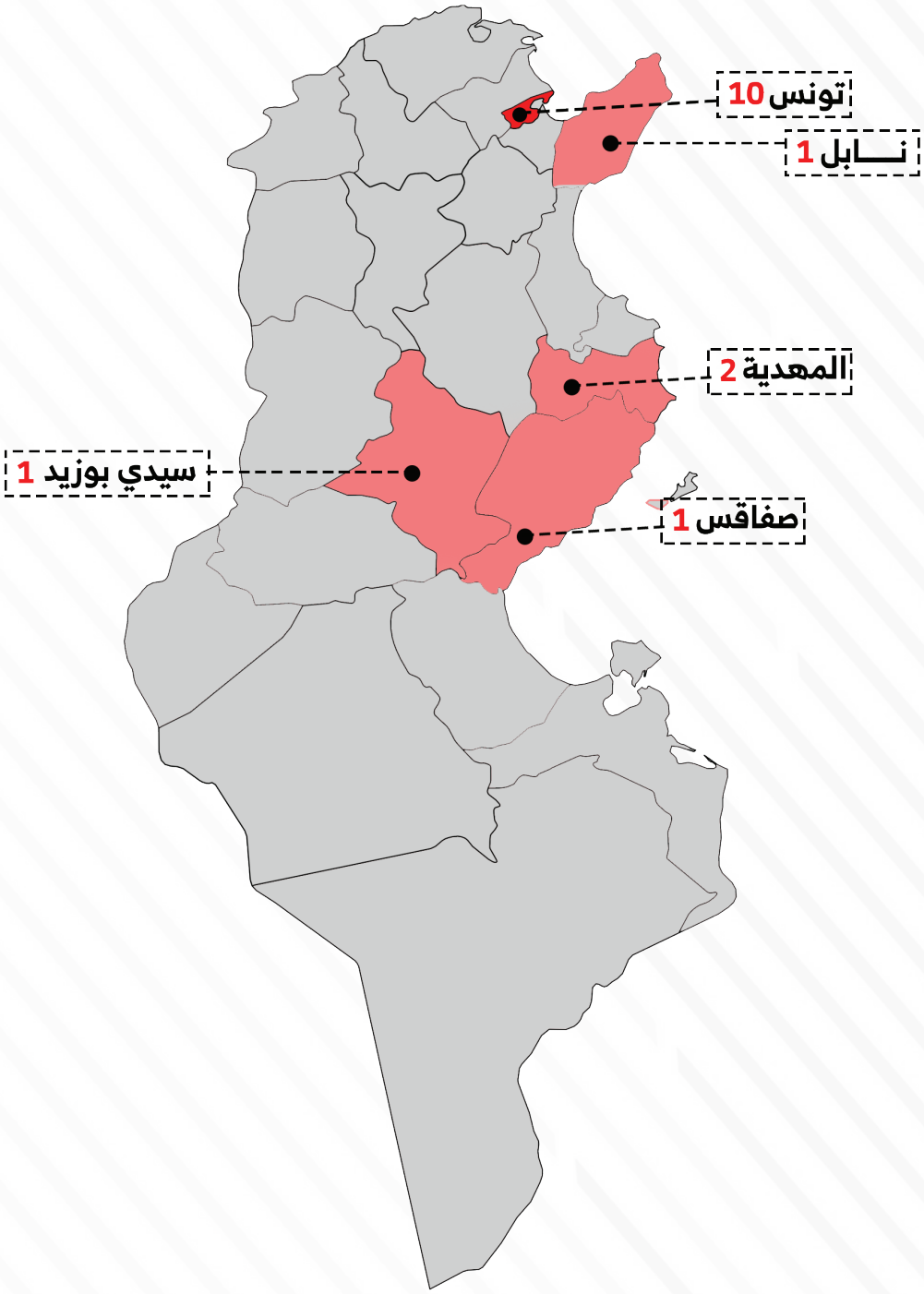

ملاحقات قضائية للصحفيين أغلبها من قبل الجهات الرسمية

كانت وزارة الشؤون الدينية في صدارة الملاحقين للصحفيين قضائيا خلال شهر أفريل 2023 وقد اعتمدت النيابة العمومية المرسوم 54 المتعلق بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال في ملاحقة الصحفيين في 3 مناسبات خلال الفترة التي يشملها التقرير تم اثارتها من قبل الجهات الرسمية وهو ما يعكس سياسة التجريم التي تنتهجها الحكومة التونسية في مجال التعبير في الفضاء الرقمي والحوامل الرقمية لوسائل الإعلام، رغم الرفض المتواصل من قبل النشطاء المدنيين للفصل 24 من هذا المرسوم سيء الذكر الذي يضرب مبادئ حرية التعبير والمساواة أمام القانون باعتباره يمثل حصانة للجهات الرسمية من خطابات النقد.

الاستماع الى بو غلاب في شكاية من وزير الشؤون الدينية

الوقـــــــائع

تم يوم الجمعة 7 أفريل 2023 الاستماع إلى المعلق بإذاعة «كاب أف أم» محمد بوغلاب على خلفية تعليقه على استغلال مصالح وزارة الشؤون الدينية لسيارة محل ملاحقة قانونية والتي أثارت جدلا عاما لتصبح قضية رأي عام.

ويلاحق بوغلاب على خلفية شكاية تقدمت بها المصالح القانونية بوزارة الشؤون الدينية تتهمه فيها بنسبة أمور غير قانونية لموظف عمومي والتشهير ونشر أخبار زائفة على معنى المجلة الجزائية وعلى معنى الفصل 24 من المرسوم عدد 54 لسنة 2022.

تتبع منية العرفاوي ومحمد بو غلاب

الوقـــــــــائع

اسـمعت فرقـة مقاومـة الاجـرام بالقرجانـي فـي 12 أفريـل 2023 إلـى كل مـن الصحفيـة بجريـدة «الصبـاح» منيـة العرفـاوي والصحفـي بإذاعـة «كاب أف أم» محمـد بوغـلاب علـى خلفيـة شـكاية تقـدم بهـا وزيـر الشـؤون الدينيـة يتهمهمـا فيهـا بتكويـن وفـاق للإضـرار بالأشـخاص وترويـج أخبـار زائفـة والثلـب. وقـد اعتمدت الشـكاية علـى تدوينـات متبادلـة بيـن العرفـاوي وبوغـلاب علـى موقـع التواصـل الاجتماعـي «فايـس بـوك».

تتبع قضائي لبرنامج «الحقائق الأربع»

الوقـــــــــائع

مثـل مقـدم برنامـج «الحقائـق الأربـع» علـى قنـاة «الحـوار التونسـي»، حمـزة البلومـي يـوم 27 أفريـل 2023 أمـام خليـة الفصـل السـريع التابعـة لمحكمـة نابـل علـى خلفيـة شـكاية تقدمـت بهـا بلديـة منـزل تميـم ضـده بعـد بـث تحقيـق تحـت عنـوان " مهنـدس المصالـح» بتاريـخ 4 ديسـمبر 2022. وقـد تمـت اثـارة الدعـوى علـى معنـى الفصـل 24 مـن المرسـوم 54 سـيء الذكـر الخـاص بمكافحـة جرائـم أنظمة المعلومات والاتصال وعلـى معنـى المجلة الجزائية. وقـد تـم إحالـة الملـف إلـى محكمـة تونـس 2.

تتبع عبد الخالق لزرق من أمني

الوقـــــــــائع

تـم اصطحـاب الصحفـي بـ «الإذاعـة الوطنيـة» عبـد الخالـق لـزرق إلـى مركـز الأمـن لـوي بـراي بالعاصمـة بعـد حجـز بطاقـة تعريفـه الوطنيـة وفتـح محضـر ضـده فـي 24 أفريـل 2023 إثـر شـكاية تقـدم بهـا أحـد أعـوان الأمـن فـي حقـه.

حيـث تنقـل لـزرق للقـاء زميـل لـه مـن أجـل مواصلـة العمـل علـى أحـد المقـالات وفـور وصولـه قـرب مقـر هيئـة حقـوق الانسـان بالعاصمـة توجـه الـى موقـف السـيارات وطلـب عـدم رفـع سـيارة زميلـه الـذي سـينقلها إلـى مـكان آخـر، لكـن أحـد أعـوان الأمـن بالـزي المدنـي خاطبـه بحـدة فطلـب منـه لـزرق خفـض صوتـه والتعامـل معـه باحتـرام. وعنـد دخـول الصحفـي مقـر الهيئـة لحـق بـه الأمنـي باعتبـاره مكلـف بحمايـة المقـر وطالبـه ببطاقـة تعريفـه الوطنيـة وقـال لـه «لأنـك صحفـي لـن أتـركك» ثـم التحـق بـه أمنـي بالـزي الرسـمي وطلـب منـه الالتحـاق بمركـز الأمـن حيـث تـم سـماعه كمشـتكى بـه مـن قبـل العـون المكلـف بحراسـة مقـر الهيئـة.

تتبع معلق إذاعي من قبل وزير سابق

الوقـــــــــائع

استمعت فرقـة مقاومـة الإجـرام بالقرجانـي إلـى المعلـق بإذاعـة «أي أف أم» نجيـب الدزيـري بتهمـة الثلـب وترويـج أخبـار زائفـة اثـر شـكاية تقـدم بهـا وزيـر أمـلاك الدولـة الأسـبق مبـروك كورشـيد.

حيـث وخـلال حضـوره فـي برنامـج «émission impossible» تحـدث عـن طريقـة تعييـن مبـروك كورشـيد كوزيـر وهـو مـا دفـع الوزيـر للتشـكي لـدى القضـاء.

تحريض يستهدف الصحفيين ونقابتهم

تواصلت محاولات تشويه النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ورئيسها وأعضاء مكتبها في سعي لتشويههما والمساس بمصداقيتها التي بنتها لسنوات كخطوة نحو استهداف قطاع الصحافة والصحفيين وقد تتالت الحملات من قبل جهات سياسية مختلفة تم إثرها اثارة الدعوى ضد المسؤولين عليها.

تحريض على الصحفيين من مواطنة

الوقـــــــــائع

واصلت احدى المواطنات حملة التشويه في حق النقابة وأعضائها والعاملين فيها على موقع شبكة التواصل الاجتماعي «فايس بوك» وتم مشاركة تدوينتها من قبل محامية وتضمنت هذه التدوينة تحريض وثلب وتشويه سمعة تستوجب الملاحقة القضائية.

وقد طال التحريض كلا من:

محمد ياسين الجلاصي رئيس النقابة

أميرة محمد نائبة رئيس النقابة

فوزية الغيلوفي عضو مكتب النقابة

خولة شبح منسقة وحدة الرصد بالنقابة

زياد دبار صحفي

محمد شكاكو صحفي

محمد علي الصغير صحفي

وقد باشر جملة من المعنيين بالحملة إجراءات التقاضي ضد المعتدية.

حملة تحريض من الحزب الدستوري الحر

الوقـــــــائع

قادت رئيسة الحزب الدستوري الحر حملة تشويه في حق نقابة الصحفيين وجملة من الصحفيين والصحفيات، وعملت على التحريض عليهم خلال البث المباشر على صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فايس بوك» بتاريخ 29 أفريل 2023 وقد تواصلت حملة التحريض من قبل المعتدية على مدى أيام.

وقد تم التقدم في إجراءات التقاضي ضد المعنية بتهم التشويه والتحريض من قبل جملة من المعنيين بالأمر. وقد طالت الحملة كلا من:

محمد ياسين الجلاصي رئيس النقابة

الصحفية ليلى بن عطية اللّه

الصحفية مبروكة خذير

وعديد الصحفيين الذين عملوا على التدريب مع مركز التدريب on air formation-

اقبال الكلبوسي

ناجي الزعيري

حمزة البلومي

هادي زعيم

سامي بنور

هالة الذوادي

حسن الهمالي

مروان بن عمار

نجوى الهمامي

تحريض على سرحان الشيخاوي

الوقـــــــائع

عمدت احدى صفحات موقع التواصل الاجتماعي إلى نشر خبر زائف في 27 أفريل 2023 وتشويه سمعة الصحفي بجريدة «الشروق» سرحان الشيخاوي واتهمته بالتورط في قضية أخلاقية. وقد باشر الشيخاوي إجراءات التشكي في حق مدير الصفحة المعنية والتي تحمل اسم احدى المحاميات ودأبت على تشويه السياسيين والصحفيين.

عوائق غير مشروعة
أمام الحق في الحصول على المعلومات

تواصلت سياسة الحجب التي تتبعها الجهات الرسمية بوضعها مناشير تضع عوائق غير مشروعة أمام حق الصحفيين والصحفيات في الحصول على المعلومات، وقد كانت أولى هذه المؤسسات مجلس نواب الشعب الذي حرم الصحفيين والصحفيات من حقهم في العمل داخل المجلس خلال أولى جلساته الرسمية وتعمقت ازمة الحصول على المعلومات من قبل الجهات الرسمية بتواصل التعتيم من قبل ولاية نابل وتواصل المطالبة بتراخيص غير قانونية من قبل الجهات الأمنية.

منع الصحفيين من تغطية الجلسة الافتتاحية للبرلمان

الوقـــــــائع

قرر رئيس مجلس نواب الشعب منع تغطية الجلسة العامة المخصصة للتصويت على مشروع النظام الداخلي المبرمجة ليوم 11 أفريل 2023 من قبل ممثلي مؤسسات الإعلام الخاصة والأجنبية والاقتصار على تأمين النقل التلفزي المباشر عبر التلفزة الوطنية التونسية وقناة اليوتيوب الخاصة بالمجلس والسماح بالتغطية للمؤسسات الإعلامية العمومية فقط.

وكانت الجهات المسؤولة عن تنظيم أولى جلسات البرلمان التونسي قد قررت منع وسائل الإعلام من تغطية الجلسة الافتتاحية للمجلس في 13 مارس المنقضي في خطوة ستبقى وصمة عار على جبين البرلمان الجديد.

وإثر هذا القرار خاض الصحفيون جملة من التحركات ما قاد المجلس إلى تمكينهم من الدخول لتغطية جلسات مناقشة النظام الداخلي بداية من يوم 12 أفريل 2023.

حجب معلومات في نابل

الوقـــــــائع

تواصل طيلة شهر أفريل 2023 حجب المعلومات عن المراسلين الصحفيين بولاية نابل من قبل والية نابل التي ترفض التعامل مع وسائل الإعلام باستثناء وكالة تونس افريقيا للأنباء، ولا توجه لمراسليها دعوات لتغطية أنشطة الولاية.
وتتواصل عمليات الحجب في حق الصحفيين والصحفيات من قبل المسؤولين المحليين بتعلة تواصل العمل بالمناشير الإدارية التي تفرض الحصول على ترخيص مسبق بالتصريح لوسائل الإعلام.
وقد طال الحجب كلا من :
مراسلة «إذاعة المنستير» فاطمة بن عثمان
مراسل موقع «تونس الرقمية» محمد علي جرادة
مراسلة إذاعة «موزاييك أف أم» سهام عمار
مراسل إذاعة «اي أف أم» منتصر ساسي

مضايقة أمنية لفريق عمل «أم أف أم»

الوقـــــــائع

ضايق أعوان أمن بالزي الرسمي الصحفي بإذاعة «أم أف أم» حاتم الجلاصي خلال تغطيته عملية هدم أحد المقاهي بالملك البحري بالمهدية في 15 أفريل 2023. حيث طالب الأمنيون الصحفي بترخيص التصوير وعندما أعلمهم بأنه لا يحتاج ترخيصا ومدهم ببطاقته المهنية التي قام أحد الأعوان بإلقائها أرضا موجها اتهامات للإذاعة بالتحريض على عدم تنفيذ قرار الهدم.

منع صحفيين من تغطية حادثة غرق سفينة هجرة غير نظامية

الوقـــــــائع

تـم فـي 25 أفريـل 2023 منـع الصحفييـن والمصوريـن الصحفييـن العامليـن بولايـة صفاقـس مـن تغطيـة عمليـة ادخـال جثـث المهاجريـن غيـر النظامييـن، التـي وقـع انتشـالها إثـر غـرق السـفينة التـي ركبوهـا، إلـى المستشـفى الجامعـي الحبيـب بورقيبـة وحفظهـا بقسـم الطـب الشـرعي بالمستشـفى. وقـد تواصلـت النقابـة الوطنيـة مـع عديـد الجهـات الحكوميـة دون أي جـدوى حيـث لـم يتـم تمكيـن الصحفييـن مـن التصويـر الا فـي اليـوم التالـي خـلال عمليـة نقـل الجثـث للدفـن بإحـدى المقابـر بولايـة صفاقـس.

مضايقة «ام أف أم»

الوقـــــــائع

تعـرض الطاقـم الصحفـي لقسـم الرياضـة براديـو المهديـة «أم أف أم» فـي 7 أفريـل 2023 إلـى المضايقـة والمنـع مـن التصويـر مـن قبـل أعـوان أمـن بالـزي المدنـي وافتـكاك الهاتـف الجـوال للمصـور خـلال تغطيتـه مبـاراة الأولمبـي القليبـي واتحـاد قصـور السـاف.

حيـث حصلـت بعـد المقابلـة مناوشـات استعمل فيهـا الأمـن القـوة وخـلال محاولـة الفريـق الصحفـي المتكـون مـن مـروان بـن سـلامة وعـزت جمعـة والمصـور رامـي نصـر مـن توثيـق الأحـداث الجاريـة تـم منعهـم وافتـكاك الهاتـف الجـوال الخـاص بالمصـور الصحفـي ليتـم إثـر ذلـك اعادتـه لـه.

منع الفة الخصخوصي من العمل

الوقـــــــــائع

قام عون أمن في 14 أفريل 2023 بمضايقة الصحفية ألفة الخصخوصي مراسلة الاذاعة الوطنية بمحاولة منعها من العمل مع الاعتداء عليها لفظيا أثناء تغطيتها نشاط السوق البلدي بسيدي بوزيد بعد تزويد الباعة بفاكهة الموز، وقد تدخل مواطنون وأمنوا مغادرتها، حيث خلال محاولتها الدخول إلى السوق حاول عون أمن منعها وطالبها بالمغادرة والتقاط الصور من خارج السوق، وعند تمسكها بعملها اعتدى عليها العون لفظيا.
وفي اليوم الموالي زار وزير الداخلية سيدي بوزيد فاستغلت الفرصة وأعلمته بما حصل مع عون الأمن، فعبر عن اعتذاره وطلب منها التنسيق مع الملحق الاعلامي إن أرادت رفع شكاية ضد المعتدي، وهو ما قامت به خصوصا أنها تعرف اسمه. كما رفعت شكوى ضد العون لدى وكالة الجمهورية بسيدي بوزيد.

تدخل في التحرير في وكالة تونس افريقيا للأنباء

الوقـــــــــائع

قام المدير العام المساعد بوكالة تونس أفريقيا للأنباء بحجب مقال للصحفية وسكرتيرة التحرير بالوكالة بهيجة المبروك من واجهة الموقع. كما قام بسحب مفتاح العبور منها للحيلولة دون تصديقها على نشر المقالات بموقع الوكالة.
حيث نشرت المبروك برقية تضمنت بيانا أصدره المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ممضى من قبل سبعين جمعية يطالب الاتحاد الأوروبي بمراجعة سياسة تعامله مع الهجرة وعدم اتخاذ تونس كحارس للضفة الجنوبية للمتوسط. وقد طلب منها المدير العام المساعد المكلف بالتحرير سحبه، لكنها لم تسحبه لأن الخبر صحيح ومطابق للمعايير المهنية. واكتشفت لاحقا أن صلوحية المصادقة على نشر المقالات بصفتها سكرتيرة تحرير قد سحب منها كما وقع حجب البرقية التي نشرتها عن واجهة البوابة الالكترونية.

التعليق القانوني

شهد شهر أفريل عديد الاعتداءات ضد الصحفيين والطواقم الإعلامية. ويلاحظ أن الاعتداءات خلال شهر أفريل 2023 استهدفت صحفيين اشتغلوا على تحقيقات ميدانية في علاقة بالحياة اليومية للمواطنين. كما شملت الاعتداءات منع الصحفيين من العمل وإحالتهم أمام القضاء ورفع شكاوى جزائية ضدهم بسبب نشاطهم المهني وإغلاق منافذ الأخبار والمعلومات أمامهم.

الإحالة أمام القضاء:

أحيل عدد من الصحفيين أمام أجهزة التحقيق والقضاء بسبب عملهم الصحفي. وصدرت الشكاوى عن مسؤولين سياسيين سابقين أو حاليين وعن أعوان أمن. ولعل الحدث الملفت خلال الشهر المنقضي مثول صحفيين معا أمام فرقة البحث الأمني بسبب شكاوى تقدم بها أحد الوزراء، نسب للصحفيين تكوين وفاق والتواطؤ ضد الوزير الشاكي من خلال مقالات أو تدوينات. واجتهد الباحث في محاولة إيجاد خط رابط بين أحداث بسيطة لمحاولة إثبات وجود وفاق بين الصحفيين المذكورين ضد الوزير. ويبدو أن مسلسل الشكايات ضد الصحفيين المذكورين مازال متواصلا. وتعتقد وحدة الرصد أن تواتر الشكايات يمثل هرسلة وضغطا معنويا ضد الصحفيين المستهدفين.

كما تم سماع صحفي آخر بسبب محتوى إعلامي في علاقة بشكاية قدمها وزير سابق بخصوص خبر حول تعيينه بالوزارة. ومثل هذه الأخبار تتعلق بالشأن العام ومن المفروض أن تتم معالجتها من خلال ما يوفره المرسوم 115 من وسائل، مثل حق الرد وحق التوضيح دون الوصول إلى التقاضي الجزائي. كما انه بإمكان النيابة العمومية حفظ الشكاية من الأصل لأنه لا توجد جريمة ولأن الأمر يتعلق بالحق في حرية التعبير والصحافة لا غير.

وفي ممارسة فضلى من المفيد الإشادة بها صدور حكم ببراءة صحفي نشر خبرا يتعلق بإشهار أب لبيع ابنه أمام مقر إحدى الولايات كنوع من الاحتجاج الاجتماعي الفردي. وكان بالإمكان كذلك أن تقوم النيابة العمومية برفض الشكاية من الأصل ودون إجراءات لا طائل منها باعتبار أن الأمر يتعلق بعمل صحفي عادي.

المنع من العمل:

خلال عملهم على الميدان يتعرض الصحفيون إلى تضييقات متنوعة من قبل أعوان الأمن في الشارع أو داخل بعض الفضاءات العامة وذلك بمطالبتهم بتراخيص التصوير التي لا وجود لها أصلا في القانون التونسي.

وكنا في المرصد اشرنا إلى هذه الإشكالية المتكررة بخصوص مطالبة المصورين الصحفيين بتراخيص التصوير في الشارع أو في الفضاءات العامة والحال أنه لا وجود لها

في أي قانون من القوانين.
وقد عمد عون امن مثلا إلى منع صحفي رياضي من التصوير خلال أحداث عنف جدت بميدان رياضي. ويعتبر نقل مثل تلك الأحداث مهما للرأي العام حتى يعرف المجتمع مستوى العنف الذي وصلنا إليه في الفضاءات الرياضية وحتى تكون محل اهتمام السلطات والباحثين الاجتماعيين والنفسانيين. أما إخفاء تلك المظاهر فانه لا يؤدي إلا إلى تفاقمها والعجز عن التصدي لها.
وفي حادثة أخرى منعت صحفية من عملها داخل أحد الأسواق التجارية الجهوية في علاقة بالتزويد بالغلال والخضر. ولا نكاد نفهم مبرر التعرض لتلك الصحفية من قبل عون امن ومحاولة منعها من العمل.
وفي سياق آخر منع مصور صحفي من تغطية مجريات تنفيذ قرار هدم لمقهى كائن بالملك البحري بإحدى المدن التونسية. واتهم المسؤول الأمني الصحفي بأنه يحرض ضد تنفيذ القرار وقام بإهانته وذلك بإلقاء بطاقته الصحفية أرضا في حالة لا مبرر لها. وتؤكد هذه الواقعة عدم إدراك البعض لرسالة الصحافة في نقل الخبر إلى الجمهور وإنارة الرأي العام وكشف التجاوزات ضد الملك العام حتى لا تتكرر مثل تلك الممارسات من قبل الغير. ومن شان إخفاء مثل تلك الأخبار تواصل انتهاكات الملك العام دون حسيب أو رقيب.

صعوبة النفاذ إلى المعلومات وعودة الرقابة:

مع وجود مناشير حكومية حول تعاطي الوزراء وكبار المسؤولين مع الصحافة والتي تمنعهم من التصريح إلا بعد الاستشارة، فان دائرة النفاذ إلى الخبر تضيق يوما بعد يوم أمام الصحفيين. ويجد العديد من هؤلاء أنفسهم أمام أبواب موصدة تحول دونهم والوصول إلى المعلومات والأخبار التي هي جوهر عملهم. وأفضل مثال على ذلك ما يعانيه الصحفيون بإحدى الولايات من تعتيم ورفض الإفصاح من قبل المسؤولين الجهويين بما فيهم الوالي باستثناء وكالة الأنباء الرسمية. وعندما يلح الصحفيون للحصول على تصريح أو معلومات مفيدة للمواطن يطالبهم مسؤولو تلك الجهة بالتوجه إلى الوزارات في العاصمة وتؤكد هذه الوقائع أن بعض المسؤولين الجهويين لا يدركون مدى أهمية وسائل الإعلام المحلية في تغطية الأحداث ونقل الخبر وتشريك المواطنين من خلال توفير المعلومات لهم. وكم من مرة اشرنا في المرصد إلى أن الإعلام الجهوي والمحلي هو من روافد النهوض بتلك الجهات والتعريف بمشاكلها لأصحاب القرار، لكن خوف البعض على مناصبهم أصبح يحول دون تطبيق مبادئ الشفافية والحكم المحلي الرشيد.
وداخل إحدى المؤسسات الإعلامية الرسمية يشتكي بعض الصحفيين من الرقابة على المحتوى ومن حجب بعض المحتويات الإعلامية من واجهة الصفحة الرسمية للمؤسسة الإعلامية المعنية. وتتنافى مثل هذه الممارسات مع حرية التعبير والصحافة خاصة إذا كانت أعمال الرقابة والحجب لأسباب سياسية أو لان بعض الأخبار أو التحاليل لا تروق لبعض مسؤولي الدولة.
ومازال بعض الصحفيين هدفا للحملات الإعلامية والتشويه الكاذب ونشر الأخبار الزائفة ضدهم في محاولة للضغط عليهم وإثناءهم عن ممارسة مهنتهم بموضوعية طبق قواعد المهنة.
وإجمالا نؤكد في المرصد على أهمية حماية الصحفيين وعدم التعرض إليهم حتى يقوموا بعملهم بأريحية تامة .

التوصيـــات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما سجلته من اعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر أفريل 2023 تدعو:

رئاسة الجمهورية إلى:

سحب المرسوم 54 لسنة 2022 المتعلق بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال لما يمثله من خطورة على حرية التعبير في الفضاء الرقمي وما يمثله من ضرب لعديد القواعد القانونية كتناسب العقوبة مع الجرم والمساواة أمام القانون.

مجلس نواب الشعب إلى:

-إيلاء أولوية قصوى للنظر في مشاريع القوانين المتعلقة بحرية الصحافة والطباعة والنشر وتعزيز الجانب الحمائي والضامن لحرية العمل الصحفي فيها.

-تقديم مشروع قانون يلغي أحكام المرسوم 54 لسنة 2022 المتعلق بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال والتي تمثل خطرا حقيقيا على حرية التعبير في الفضاء الرقمي.

رئاسة الحكومة إلى:

-احترام حق المواطن في الحصول على المعلومات واحترام حرية العمل الصحفي ومراجعة سياستها الاتصالية والتوجه نحو الانفتاح وكسر جدارالتعتيم.

-إيقاف العمل بالمناشير التي تضع عوائق غير مشروعة أمام حق الصحفيين/ات في الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية وحق المواطن في الحصول عليها.

الجهات القضائية إلى:

إيقاف إحالة الصحفيين/ات والعاملين في وسائل الاعلام على معنى المرسوم 54 المتعلق بمكافحة جرائم المعلومات والاتصال وجعل الفصل 24 منه فصلا مهجورا لما يمثله من ضرب لجوهر حرية التعبير.

الجهات السياسية والمدنية إلى:

-القطع مع خطابات التحريض والتهديد في حق الصحفيين والصحفيات وعدم

اقحامهـم فـي صراعـات لا علاقـة لهـم بهـا.
-الوقـوف صـدا منيعـا أمـام محـاولات وضـع اليـد علـى وسـائل الإعـلام ومناصـرة جهـود الصحفييـن/ات والقطـاع فـي التصـدي لمحـاولات التضييـق عليـه وضمـان حريـة العمـل الصحفـي وحريـة التعبيـر.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفّذ بالشراكة مع:
محامون بلا حدود

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt